القوة اليابانية الناعمة .. أدوات تعزيز المكانة

د. سوزى رشاد

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة ٦ أكتوبر

ظهرت فى الفترة الأخيرة قوة تأثير القوة الناعمة اليابانية فى علاقاتها الدولية، ويحتمل أن يتصاعد هذا الدور لتلك الأداة فى الفترة المقبلة، نتيجة عدة عوامل مساعدة، وداعمة، منها أن اليابان لديها خامس أكبر شبكة دبلوماسية فى العالم، تدعمها الكثير من مراكز الترويج الثقافى. كما يدل الدور الذى تلعبه تلك الدولة، كجهة مانحة رئيسية للمعونة الخارجية، وموقعها بحسبانها ثانى أكبر مساهم فى ميزانية الأمم المتحدة، على تحسن كبير فى الثقة لنهج اليابان تجاه الشئون العالمية. كما أن اليابان تعد من الوجهات السياحية الأكثر شعبية فى العالم، حيث زارها أكثر من ٢٨ مليون سائح فى عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى أن الأحداث الرئيسية القادمة، مثل اجتماع مجموعة العشرين، وكأس العالم للرجبى فى عام ٢٠١٩، ودورة الألعاب الأوليمبية فى طوكيو لعام ٢٠٢٠، ستكون فرصا أساسية لليابان لمزيد من التفاعل مع الجمهور العالمى.

تنبع أهمية الدراسة من عدة نقاط، أولاها أن اليابان هى الدولة الوحيدة التى رفعت ترتيبها فى تصنيف بورتلاند للقوة الناعمة كل عام على التوالى من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، بينما تأرجحت تصنيفات الدول الكبرى، ولم تحتفظ دولة بصعودها المستمر المتتالى، مثل اليابان. أيضا، اليابان هى الدولة الآسيوية الوحيدة التى تتفوق على المراكز الخمسة الأولى بتصاعدها، بالإضافة إلى المراكز العشرة الأولى التى لم تصل إليها دولة آسيوية فى ٢٠١٨، حيث تعد اليابان نموذجا لتطور مقومات القوة الناعمة لدولة آسيوية تسير بخطى ثابتة لتنافس الدول الكبرى، التى كثيرا ما احتلت المراكز الخمسة المتقدمة لتصنيف القوة الناعمة، بالإضافة إلى أنها حققت هذا الأمر على الرغم من الحاجة إلى التغلب على حاجز لغوى مهم وموثق جيدا مع بقية العالم.

تنطلق إشكالية الدراسة من البحث فى مدى اكتساب استراتيجية القوة الناعمة أهمية تدريجية فى الدوائر الرسمية اليابانية، خاصة بعد فترة الركود الاقتصادى للبلاد، على خلفية الصين الصاعدة، والصورة السلبية السابقة لليابان فيما يتعلق بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع محاولة الدوائر السياسية تقديم اليابان "كنموذج" للعالم، من خلال اتباع استراتيجية القوة الناعمة كأداة لتعزيز دور اليابان عالميا.

فى هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

* **كيف تطور مفهوم "القوة" فى العلاقات الدولية؟**
* **ما هى القوة الناعمة ومؤشراتها المختلفة؟**
* **ما هى الأدوات الأساسية لقوة اليابان الناعمة؟**
* **ما هى محددات قوة اليابان الناعمة؟**

تستند الدراسة فى بحثها إلى منهج "دراسة الحالة"، من خلال جمع المعلومات، وتحليلها، واستخلاص النتائج بالتطبيق على الحالة اليابانية.

تنقسم الدراسة إلى محورين، يتناول المحور الأول التأطير النظرى لمفهوم القوة فى العلاقات الدولية، وعرضا لأبعاد مفهوم القوة الناعمة من حيث المفهوم والمؤشرات. أما المحور الثانى، فيتناول أدوات اليابان الناعمة للتأثير الدولى، ويركز على أداة السياسة الخارجية، وأداة الثقافة الشعبية.

المحور الأول- التأطير النظرى لمفهوم القوة فى العلاقات الدولية:

أولا- مفهوم القوة: القوة فى مفهومها المطلق هى فرض إرادة على إرادة، وهى التأثير فى الآخرين إما بالتهديد والردع، أو الإغراء والاستمالة. وقد ارتبط مفهوم القوة بمدى امتلاك الدولة لعناصر التفوق الاستراتيجى، والقدرة الفعلية على استخدامها. وبدأت اتجاهات التحليل النظرى لحقائق السياسة الدولية تعرف القوة من اتجاهات، وأفكار، ونظريات متعددة يعتمد عليها النظام الدولى فى توزيع أنماط القوى الدولية، وتفسير إمكانية تأثيراتها فى العلاقات الدولية.

فالقوة عند ابن خلدون ضرورية لوجود الدولة واستمرار الحكم، وقد وصف القوة السياسية فى مقدمته بأنها تشمل عامل الاستبداد، والتأثير، والإغراء. وتؤكد نظرية القوة والغلبة لإبن خلدون أن الدولة نشأت نتيجة العنف والقوة، وأنها أداة تستخدم داخل المجتمع للردع، وخارج المجتمع لفرض الهيبة وحماية حدود الدولة(١).

وأكد ميكافيللى، رائد الواقعية، أن القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، لأنها المصدر الوحيد الذى يحافظ على ديمومتها وتوسعها، وهى وسيلة الأمير لإضفاء الشرعية على سلطته خارجيا، من خلال الدفاع العسكرى، والحفاظ على الاستقرار الداخلى، من خلال القوة فى فرض القوانين "أفضل لك أن تكون مهابا على أن تكون محبوبا"(٢). كما أكد هوبز، وبودان أن القوة هى حق إلهى مطلق من حقوق الدولة، لأن وظيفتها توفير الأمن والرخاء للأفراد، وتعتمد تلك الوظيفة على امتلاك الدولة لعناصر القوة(٣).

ويتناول أكاديميو المدرسة الواقعية السياسة الدولية على أساس مجموعة من الفروض، أولها أن الدول هى الفاعل الأساسى فى العلاقات الدولية، وأن الدول فاعل رشيد ووحدوى. ثانيا أن الدول تتطور فى عالم لا سلطوى. ويركزون على مسألة غياب سلطة عليا تفرض القانون فى السياسة الدولية. ولأن الدول تنمو فى نظام من الدعم الذاتى، فإنها تواجه مشكلة ضمان أمنها. نتيجة لذلك، نشأ الفرض الثالث وهو أن الدول تهدف إلى زيادة قوتها، ومصدرها الأساسى فى ذلك هو القوة العسكرية. أخيرا، تقع قضية الأمن على رأس أولويات الدول، بينما تعد القضايا الأخرى من قضايا السياسة الدنيا، مثل القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. بالنسبة لأكاديميى المدرسة الواقعية، تتصف السياسة الدولية بالصراع من أجل القوة، وستظل كذلك. لذلك، فإن مفهوم القوة أساسى فى المدرسة الواقعية، حيث إنها لا تزال مرتبطة بهذا النموذج فى الجدل عن العلاقات الدولية(٤).

حتى إن كان الواقعيون التقليديون يعرِّفون القوة بأنها علاقة، وبأنها مرتبطة بالموارد، فإن الأغلبية العظمى من الواقعيين – لاسيما الواقعيين الجدد– يعرفون القوة بأنها امتلاك القدرات المادية (مكونات القوة القومية). بالإضافة إلى ذلك، فإن الرأى العام السائد بين الواقعيين هو المساواة بين القوة والأدوات العسكرية. وباجتماع مفكرى الواقعية على وجهة النظر الضيقة هذه عن القوة، فإنهم يتجاهلون حقيقة أن القوة مفهوم متعدد الأبعاد(٥)، خاصة أنهم يتغاضون عن بُعد العلاقات فى القوة، وعن أهمية السياق، وهما نقطتان يركز عليهما ناى(٦).

بالإضافة إلى ذلك، يتجاهل مفكرو الواقعية وجود موارد أخرى للقوة، مثل الثقافة، أو الأفكار، أو القيم. أى أن هنالك طرقا أكثر لباقة من الإرغام لفرض القوة. توفر التطورات التقنية، مثل الإنترنت، وعملية العولمة الجارية، وزيادة حركة التجارة، ودورة المعلومات، موارد جديدة للقوة فى السياسة الدولية. تتضمن مصادر القوة غير القائمة على الإكراه، مثلا، تبادل المعلومات أو الجذب باستخدام الأفكار أو القيم. إلا أن المدرسة الواقعية لا تأخذ هذه المصادر فى الحسبان، كما لا يأخذ الأكاديميون الواقعيون فى حسبانهم أن الأطراف الفاعلة من غير الدول فى عالمنا المعاصر يملكون القوة، لأنهم يرون أن الدول حصرا هى من تملك القوة.

وقد ربط الواقعيون بين مفهوم القوة ومفهوم "المصلحة الوطنية"، التى أكد هانز مورجانثو أنها لن تتحقق إلا بوجود القوة، وخاصة القوة العسكرية، كما أن علاقات الدول هى صراع من أجل القوة. كما يرى مورجانثو أن القوة هى القدرة على السيطرة على تفكير الآخرين وسلوكهم، وأنها علاقة نفسية بين من يمارسونها ومن تُمارس عليهم. وقد مثل مورجانثو وجهة نظر الواقعية الكلاسيكية فى النظر لمفهوم القوة، وجاء ريمون آرون Raymond Aron أكثر تحديدا ووضوحا فى مفهوم القوة. فالقوة بالنسبة له تتغير بتغير الظروف، والعوامل، وفترات الزمن، وهى القدرة على فرض إرادة على الكيانات الأخرى. وهناك ثلاثة عناصر رئيسية لتحديد القوة بالنسبة لآرون هى: المساحة التى تحتلها الوحدات السياسية، تليها الموارد المتاحة، والقدرة على تحويل تلك الموارد إلى أسلحة فى يد الدولة، ثم فى النهاية ما يسمى "العمل الجماعى العالمى" Global Collective Action. وقد ميز آرون بين القوة فى وقت السلم والقوة فى وقت الحرب، حيث إنه فى وقت السلم يجب الأخذ بالوسائل اللاعنيفة، وترجمة وسائل القوة إلى فن إقناع بلا عنف. كما ميز آرون بين القوة بمفهومها الدفاعى، والقوة بمفهومها الهجومى(٧).

أما المدرسة السلوكية، فهى تجد صعوبة كبيرة فى تعريف مصطلح القوة، كونه يتضمن مفهوم التأثير، وهذا التأثير هو علاقة سيكولوجية تنطوى على السيطرة، وترتكز على عوامل متعددة تبدأ من القدرة على الإقناع وصولا إلى القدرات الهجومية، وبالتالى يكون من الصعب قياسها. ويعد روبرت دال أحد أبرز باحثى العلوم السياسية الذين تناولوا نظرية القوة وعلاقتها بشكل النظام الدولى. ويعتمد دال فى نظريته للقوة على السلوك الظاهر الذى يمكن ملاحظته، أما تعريفه للقوة فينبع من عدة عناصر هى توزيع القوة، وهو فى الأغلب توزيع غير عادل، ثم تعدد المجموعات واختلافها فى درجة امتلاك القوة، مع توضيح أن القوة الجماعية أكثر تأثيرا من القوة الفردية، وهذا يؤدى إلى ترتيب الشرائح السياسية بناء على درجة القوة، وهذا ما يسميه "التراتب". كما يفرق دال بين القوة الكامنة والقوة المتحققة، التى تظهر على السطح، كما أوضح أن لكل قوة محيطا أو مجالا تمارس فيه القوة، مع أهمية إدراك تلك القوة(٨).

وقد فسر كريستوفر هل Christopher Hill القوة فى السياسة الخارجية(٩) بأنها قد تكون غاية فى حد ذاتها، أو أنها قد تكون وسيلة للوصول إلى غاية معينة، أو أنها تعد سياقا تعمل الدولة من خلاله، ويتحقق ذلك بطريقتين، إما طريقة مباشرة عن طريق الإكراه والقوة، من خلال العمليات العسكرية، والتهديد، والردع، أو العقوبات الاقتصادية، أو طريقة غير مباشرة، من خلال التأثير والإقناع، وبالوسائل الدبلوماسية والثقافية وغيرها من الوسائل، والتى صاغها Joseph Nye بمفهوم القوة الناعمة.

أما المدرسة الليبرالية، كنظرية فى العلاقات الدولية، فتتصف بصفات كثيرة رئيسية. فأولا، يؤمن أكاديميو الليبرالية إيمانا شديدا بالعقل البشرى، ولهذا يرون أنه بمقدور الأفراد تشكيل الطبيعة، والمجتمع، والعلاقات الدولية. ثانيا، بينما تنظر الواقعية إلى السياسة الدولية نظرة متشائمة، فإن أكاديميى الليبرالية

مقتنعون بإمكانية حدوث تقدم فى التاريخ لإعادة تشكيل العلاقات الدولية على وجه الخصوص. مع ذلك، يعترف منظرو الليبرالية بأن هذه المهمة ليست سهلة(١٠).

تتحدى الليبرالية افتراض مفكرى الواقعية بوجود صراع لا ينتهى لأجل القوة، حيث يؤمن أكاديميو الليبرالية بأنه من الممكن تقليل أرجحية حدوث النزاعات والعنف فى السياسة الدولية، عبر المؤسسات الدولية، والديمقراطية، والتجارة. نتيجة لذلك، يملك الليبراليون وجهة نظر أقل حدة فى القوة تختلف عن أقرانهم من الواقعيين الذين يركزون حصرا على القوة العسكرية بمنهاجية تركز على الدولة. ورغم أن كلا من الليبراليين الجدد، والواقعيين الجدد يفترضون أن الدول هى الفاعل الرئيسى فى النظام السياسى اللاسلطوى، فإن التحررية تركز على أن الدول ليست فاعلا وحدويا. بالإضافة إلى ذلك، فقد نشأت أطراف فاعلة فوق مستوى الدول ودون مستوى الدول، بسبب نمو الاعتماد المشترك وانخفاض تكلفة الاتصالات وحركة العولمة الجارية. تتراوح هذه الأطراف الفاعلة من المنظمات الدولية إلى المنظمات غير الحكومية، كما تشمل الشركات متعددة الجنسيات، والأفراد.

إلا أن *المدرسة البنائية* رفضت الفروض التفاؤلية، والفروض العقلانية للمذهبين التحررى والواقعى، فأخذت على الأكاديميين العقلانيين فشلهم فى توقع نهاية الحرب الباردة، وعجزهم عن فهم التغيرات المنهجية، التى أعادت تشكيل النظام العالمى منذ ذلك الحين. وقامت البنائية على فروض ثلاثة أساسية لفهم العلاقات الدولية، أولها: أنهم يفترضون أن البنى الفكرية أو المعيارية تشكل سلوك الأطراف الفاعلة، والتى قد تكون دولا أو أطرافا غير دولية. وتؤثر الأفكار، والمعتقدات، والقيم، والتقاليد المشتركة فى الشئون الدولية، كما تؤثر بقوة فى الفعل السياسى. كما تكمن أهمية هذه البنى الفكرية لدى البنائيين فى أنها تقدم معلومات عن رؤية الفاعلين للموارد المادية. ويرفض البنائيون فكرة أن النظام العالمى لا سلطوى بالضرورة، كما يفترض الليبراليون الجدد والواقعيون الجدد(١١). ثانيها: يزعم منظرو البنائية أن هذه البنى، القائمة على الفكر، تشكل هويات ومصالح الفاعلين، وبالتالى أفعالهم. ويهتم البنائيون بدراسة كيفية تكوين الفاعلين لمصالحهم، ولذلك يركزون على الهويات الاجتماعية للفاعلين. وأخيرا، فالفرض الثالث من فروض هذه النظرية للعلاقات الدولية هو أن الوسطاء والبنى يؤسسان بعضهما بعضا، أى أن الأفكار، والقيم، والمعتقدات، والتقاليد المشتركة تؤثر فى كيفية تحديد الفاعلين لهوياتهم واهتماماتهم. إلا أن الممارسات المتكررة لهؤلاء الفاعلين أيضا تحافظ على تلك البنى(١٢). بناء على ذلك، تبدو البنائية إطارا ملائما لتفسير القوة الناعمة، حيث إن هذه النظرية للعلاقات الدولية تركز على قوة الأفكار، والتقاليد، والقيم فى السياسة الدولية.

وقد تعددت مؤشرات القوة وتطورت، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، كذلك اختلفت الدول فى اعتماد سياستها العامة والخارجية على تلك المؤشرات. وكان المؤشر التقليدى للقوة ينبع من المفهوم الصلب لها، بما يشمل القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية بالأساس، بالإضافة إلى الأداة الدبلوماسية –التى تعد العملة الرئيسية للتعامل الدولى– والذى تبنته المدرسة الواقعية، وتم فهم التفاعلات الدولية من خلاله لفترات طويلة. وهو يعتمد بالأساس على مقدرات الدولة المادية وقدرتها على توظيفها لإجبار خصومها على اتباع ما تنشده، وبالتالى تحقيق أهدافها ومصالحها. فالقوة الاقتصادية يتم استخدامها عندما تغدو الممارسات الدبلوماسية المعتادة غير كافية لتحقيق أهدافها، وتشمل العقوبات الاقتصادية، وفرض القيود التجارية، وغيرها. أما الأداة العسكرية، فيرى Karl Von Clausewitz أنها الطريق الآخر لتحقيق السياسات الدولية، والتى تتبع بطرق كثيرة تتراوح بين الردع، والتهديد، والهجوم(١٣).

وقد دام استخدام القوة الصلبة على مر العصور من قبل الدول، التى كانت تعتمد على المقاييس الكمية فى قياس القوة، ومنها حجم السكان، والموارد الطبيعية، وقوة الجيش، والنمو الاقتصادى، وغيرها من العوامل التى يمكن قياسها كمياً. وقد بنيت تقسيمات القوى الدولية لفترة طويلة على مؤشرات القوة الصلبة، وظهر الكثير من المفاهيم المعتمدة عليها، مثل مفهوم "القوى الفائقة" Hyper Power، و"القوى العظمى" Super Power، و"القوى الكبرى" Great Power، و"القوى المتوسطة" Middle Power. إلا أنه بعد عدة تجارب، وجد أنه ليس بالضرورة وجود علاقة طردية بين امتلاك الدول لعوامل القوة الصلبة وتحقيق أهدافها.

ونتيجة لاختلاف طبيعة القوة، وأنها تعنى فى الأساس السيطرة، وتحقيق الأهداف، اتجهت نظريات العلاقات الدولية إلى مؤشرات أخرى للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف بطريقة مختلفة، وبشكل غير مباشر مردت الأدبيات على تسميته مفهوم "القوة الناعمة".

ثانيا– القوة الناعمة:

١- *مفهوم القوة الناعمة*: فى مقال صدر عام ١٩٩٠، طرح جوزيف ناى فكرة تطور مفهوم القوة من التركيز على معطيات القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) إلى معطيات أخرى مختلفة فى طبيعتها، ومؤثرة فى توظيفها، ومنها العوامل الثقافية، والتكنولوجية، والتعليمية، وغيرها التى ظهرت انعكاسا لتطورات فى الساحة الدولية أثارت جدلا واسعا حول مكانة القوة، وكيفية توظيفها، وتجاوز مفهومها التقليدى إلى مفهوم آخر مؤثر بطريقة مختلفة من حيث المنطلقات، والنتائج. وإذا كان نضج المفهوم يرجع إلى جوزيف ناى، فإن ***البريطانى* E.H.Carr** قد سبقه فى تناول أنواع القوة، حين ميز فى تحليله للسياق الدولى للسلطة بين القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة عبر الرأى، والتى يقصد بها رصد مفعولات قوة الأفكار، وأنماط الحياة، والقيم العابرة خارج الحدود(١٤)، والتى نظر لها ناى بمفهوم القوة الناعمة.

بينما يصنف ناى القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية تحت مفهوم "القوة الصلبة". يرى ***والتر راسل* Walter Russell Mead** أن القوة العسكرية هى قوة "حادة" Sharp. أما القوة الاقتصادية، فهى قوة "لزجة" Sticky، وهذا يختلف فى مضمونه عن القوة الناعمة. فالقوة "اللزجة" هى جذب الدولة إلى نظام معين، ثم حصر تلك الدول فى ذلك النظام. يؤكد راسل أن القوة العسكرية مهمة للقوة اللزجة، وأن القوة الناعمة لا غنى عنها للقوة اللزجة أيضا، وأن هذه الأخيرة تمتد إلى مناطق القوتين الصلبة والناعمة، اعتمادا على سياق تحقيقها(١٥).

فى إطار الاتجاه التعددى فى السياسة الدولية، وبروز مفاهيم الفواعل من غير الدول، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، التى غيرت فى أطروحات القضايا الدولية واقتصرت فترة طويلة على القضايا الأمنية الضيقة، برزت قضايا الاعتماد الدولى المتبادل، وقضايا الأمن الإنسانى، والقضايا الاقتصادية، وغيرها من المسائل التى غيرت من طبيعة التعاطى مع مفهوم القوة، وحدث ما عبر عنه نای بتحول القوة Converting Power والذى حدد، بالإضافة إلى الفواعل عبر الوطنية، عوامل أخرى أسهمت فى هذا التحول، وهى الترابط الاقتصادى الدولى، والقومية فى الدول الضعيفة، وانتشار التكنولوجيا، والقضايا السياسية المتغيرة(١٦).

وتعد القوة الناعمة، فى نظر نای، نوعا آخر من القوة، أو الوجه الثانى من القوة، التى أطلق عليها (قوة التعاون الطوعى) Co-optive power، وهى القوة التى تظهر، عندما ترغب دولة فيما ترغبه دولة أخرى، وهى عكس ما أسماه (القوة الآمرة) Com-mand power التى تعكس "أمر" الآخرين بفعل ما ترغبه(١٧).

وهى مجموعة مقومات رمزية تغرى فئات محددة باتباع "النموذج". فسياسات التأثير والقوة الناعمة تستهدف بناء المعنى، أى توفير بنية ذهنية، وعاطفية، وانفعالية مسوقة لتوجهات الدولة المعنية وخياراتها وقيمها. إن النجاح فى تشكيل معنى معين فى ذهن الشخص (من أفكار، وتصورات، وتمثلات للواقع، ومشاعر تجاه تطوراته) يعنى توقع سلوك صادر عن هذا الشخص يخدم إرادة الجهة الصانعة للمعنى. لذلك، يجزم جوزيف نای بأنه لا يمكن لأى دولة أن تكون قوة مهمة فى الساحة الدولية ما لم تنجح فى تحقيق التواؤم بين القوة الصلبة والقوة الناعمة(١٨). ويرى نای القوة الناعمة فى مستوى أهمية القوة الصلبة نفسه، كل منهما يدعم الآخر. ففى حين أن القوة الصلبة تعد أساسا للقوة الناعمة، حيث إنها تزيد من جاذبية الدولة، وكذلك قدرتها على التأثير، واستخدام مصادر القوة الناعمة وتوجيهها فى الاتجاه المناسب، فإن القوة الناعمة هى الأخرى توفر للقوة الصلبة غطاء الشرعية فى عيون الآخرين، وبالتالى تقابل مقاومة أقل لطموحاتها.

يفرق نای بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، من خلال الآثار الملموسة للقوتين. فالقوة الناعمة آثارها طويلة الأمد، بينما آثار القوة الصلبة قصيرة الأمد. فوق ذلك، فالقدرات العسكرية يتم التحكم فيها غالبا بواسطة الحكومات، بينما بعض موارد القوة الناعمة، مثل الثقافة الشعبية، لا تقع تحت سيطرة الحكومات. كما أن تكلفة استخدام القوة الناعمة رخيصة نسبيا على العكس من التكاليف الباهظة لاستخدام القوة الصلبة(١٩). ووفقا لرؤية نای، تعتمد القوة الناعمة للدولة على ثلاثة مصادر، ثقافتها، وقيمها السياسية، وسياساتها الخارجية. ولكى يمكن عدّ الثقافة موردا للقوة الناعمة، يتوجب أن تكون جذابة للآخرين. وبصفة عامة، ترتبط الموارد غير الملموسة، مثل المؤسسات، والقيم، والثقافة، بالقوة الناعمة(٢٠).

وقد حدد استيفن لوكس Steven Lukes **ثلاثة أوجه للسلطة، *الوجه الأول*** هو القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها، ***والوجه الثانى*** هو القدرة على ضبط الأجندات، أما الوجه الثالث والأخير، فهو القدرة على التلاعب بما يعتقده الآخرون. وهنا، يشير لوكس إلى القوة الناعمة لنای، التى أطلق عليها الوجه الثانى للقوة، تشبه البعد الثالث للقوة، وهى القدرة على تشكيل الرغبات(٢١).

استنادا إلى ما تقدم، يظهر أنه مع الاتفاق على معنى القوة الناعمة بأنها قوة جذب وإقناع، فإن هناك ارتباكا فى تحديد مصادرها، حيث يتم مرة إخراج القوة الاقتصادية لتكون من مصادر القوة الصلبة، وفقا لنای، ومرة أخرى يتم إدراجها، وفقا لما يسمى القوة اللزجة التى تتراوح بين القوتين الصلبة والناعمة، وفقا للوك، ومرة ثالثة يتم إدراجها ضمن مصادر القوة الناعمة، وفقا لـ Alexander L. Vuving الذى أكد أن مفهوم القوة الناعمة مفهوم واسع وغامض لا يزال فى طور التأطير النظرى(٢٢).

٢- *مؤشرات القوة الناعمة* وفقا لتقرير بورتلاند: تقرير بورتلاند للقوى الناعمة الثلاثين للدول، التى تحتل مقدمة الدول الأقوى دوليا، وهو تقرير تصدره شركة بورتلاند للاتصالات على يد عدد من الخبراء المتخصصين، ويعتمد على عدد من المقاييس، منطلقا من أطروحة جوزيف نای للقوة الناعمة، وتشمل تلك المؤشرات ما يلى:

* **مؤشر الثقافة:** ونظرا لأهمية هذا المؤشر، تناولته الدراسة بشئ من التفصيل. ***فالثقافة هى مجموعة القيم والممارسات التى تخلق معنى للمجتمع. وقد شكلت الثقافة عنصرا مهما من عناصر السياسة الخارجية للدول بحسبانها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده، تتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة، مثل اللغة، والدين، والتاريخ، والعادات، والتى قد تأخذ شكل التعبير الأيديولوجى فى بعض أوجهها، وما تتركه هذه العناصر من أثر واضح على السلوك العام للدولة فى صياغة قراراتها المنظمة لعلاقاتها مع الدول الأخرى.*** وقد تفاوتت التعريفات التى قدمها الباحثون للثقافة كموضوع لعمل الدبلوماسية الثقافية واستخلاص موارد القوة الناعمة. فعرّفها Milton C. Cummings بأنها تبادل الأفكار والمعلومات والفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل. لكن الدبلوماسية الثقافية يمكن أن تكون أيضا ذات اتجاه واحد أكثر من التبادل فى اتجاهين، كما هو الحال، عندما تركز دولة ما جهودها على الترويج للغة القومية، وتشرح سياساتها ووجهة نظرها، أو تروج لتاريخها لباقى العالم، فتبدو بذلك للبعض أنها تعبير عن آلية أيديولوجية للهيمنة الثقافية(٢٣)، وهذا ما يعبر عنه محللون لنمط الحياة الأمريكية الذى يعد من وجهة نظرهم ليس مجرد انتشار لسلوك وأفكار، بل وسيلة حرب أيديولوجية للإخضاع الثقافى والسياسى للآخرين، تتم وفق خطة استراتيجية محكمة.

أما Frank A. Ninkovich، فقد تناول الثقافة الدبلوماسية من وجهة النظر الأمريكية، والتى تعكس تعزيز فهم الثقافة الأمريكية فى الخارج للربط بين الشعوب عبر الدول، ونشر أكبر للقيم الأساسية الأمريكية(٢٤).

بالرغم من تناول الباحثين لجانب الثقافة الدبلوماسية، فإن نای أضاف أن الثقافة المؤثرة لها مستويان أساسيان، المستوى الأول هو الثقافة العليا أو ثقافة النخبة، التى تشمل الأدب، والفن، والتعليم. أما المستوى الآخر، فهو مستوى الثقافة الشعبية، التى

تركز على إمتاع الجماهير، وأن هذين المستويين يكون تأثيرهما قويا على الآخرين، بحسب السياق الذى تعمل من خلاله، وهذا ما تناولته Helena K. Finn عندما ربطت مفهوم الثقافة الدبلوماسية بمفهوم المصلحة الوطنية، بما نقل المفهوم إلى مستوى آخر مختلف عن جملة الأنشطة الثقافية، التى تتواصل بين البشر تلقائيا، ولا تدخل فى تشكيل القوة الناعمة إلا حين تندمج فى سياق برامج واستراتيجيات مخطط لها من قبل الدولة، ضمن استراتيجياتها لتحقيق مصالحها الوطنية(٢٥)، هذا ما أشار إليه نای فى قدرة الدولة على تحديد أولويات الآخرين، والتأثير من خلال تلك الأولويات، وتقديم نفسها كنموذج وقدوة. وقد ظهر ذلك بالنسبة لنای من خلال القيم التى تدافع عنها السياسات الحكومية وتنتصر لها، سواء بسلوكها فى الداخل (كالديمقراطية)، أو فى المؤسسات الدولية (بالعمل مع الآخرين)، وفى السياسة الخارجية (بتشجيع السلام وحقوق الإنسان)(٢٦). وقد أكد المنظر الاستراتيجى الأمريكى Zbigniew Brzezinski أنه لم يحدث من قبل أن أسهمت ديمقراطية شعبية -"Populist De mocracy" فى سيادة دولة عالميا كما حدث مع الولايات المتحدة، كما أكد أن انتشار اللغة الإنجليزية قد عزز القوة الناعمة الأمريكية(٢٧).

وقد عرَّف Milton C. Cummings الثقافة الدبلوماسية بأنها "العملية التى يتم من خلالها تبادل الأفكار، والمعلومات، والقيم، والنظم، والعادات، بهدف تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول"(٢٨).

ولم تقتصر فكرة قوة الثقافة والقيم على الفكر الغربى فحسب، بل أشار إليها مفكرو الفكر الاشتراكى، حيث أطلق Andrew Heywood عليها "القوة الخفية" invisible power أو "الوجه الثالث للقوة" third face of power وهى القوة المنتشرة للأيديولوجيا، والقيم، والمعتقدات فى إعادة إنتاج العلاقات الطبقية، وإخفاء التناقضات. وقد أكد أن ماركس قد أدرك أن الاستقلال الاقتصادى لم يكن الدافع الوحيد وراء الرأسمالية، وأن النظام تم تعزيزه من خلال هيمنة أفكار وقيم الطبقات الحاكمة(٢٩). وقد اعتمد الشيوعى الإيطالى أنطونيو جرامشى -Antonio Gram sci، الذى سجن معظم حياته من قبل موسولينى، هذه الفكرة فى كتابه فى السجن عن مفاهيم "الهيمنة" Hegemony، و"صنع الموافقة" Manufacture of Consent حيث رأى جرامشى أن الدولة الرأسمالية تتكون من مجالين متداخلين، "مجتمع سياسى" (يحكم من خلال القوة)، و"مجتمع مدنى" (يحكم من خلال الموافقة)، ويمثل المجال العام، الذى حصلت فيه النقابات والأحزاب السياسية على تنازلات من الدولة البرجوازية، والمجال الذى تشكلت فيه الأفكار والمعتقدات، حيث تمت إعادة إنتاج "الهيمنة" البرجوازية فى الحياة الثقافية، من خلال وسائل الإعلام والجامعات، والمؤسسات الدينية، مما أدى إلى "صنع الموافقة"، والشرعية، والوعى المزيف بالقيم الرأسمالية(٣٠). وقد أسهم جرامشى، من خلال أفكاره حول كيفية صياغة القوة من خلال الأفكار والقيم، فى تسليط الضوء على أهمية المجتمع المدنى فى نشر الأفكار والقيم، حيث إن "المعرفة" بالنسبة له هى بنية اجتماعية تخدم البنى الاجتماعية الأخرى، وتروج لأفكارها.

ولم تهمل أى من مدارس العلاقات الدولية مكانة العامل الثقافى فى تحليل سياسة الدولة فى تصدير نموذجها ورؤيتها للعالم، وإن اختلفت تحليلات تلك المدارس فى درجة أهمية هذا العامل. وقد شكلت الثقافة أيضا عنصرا مهما من عناصر السياسة الخارجية للدول بحسبانها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده وتتحدد بالعناصر الموضوعية المشتركة، مثل اللغة، والدين، والتاريخ، والعادات، وما تتركه هذه العناصر من أثر واضح على السلوك العام للدولة فى صياغة قراراتها المنظمة لعلاقاتها مع الدول الأخرى، التى أخذت تتفاعل فيما بينها فى إطار علاقات التعاون والصراع، نتيجة لازدياد وتيرة المصالح المتداخلة فيما بينها بعد الثورة التكنولوجية.

* **مؤشر الحكم:** ويتصل بتقييم القيم السياسية للدولة، والمؤسسات، وثمار السياسة العامتين، ومقاييس الحرية الفردية، والتنمية البشرية، والعنف فى المجتمع، وتأثير الحكومة، والمساعدات الاقتصادية، والإنسانية، والبيئية، التى تقدمها للآخر، والتى لها دور مؤثر. ***فالمساعدات الاقتصادية وفقا للمفهوم الذى تتبناه الأمم المتحدة، هى الهبات والقروض الصافية الطويلة المدى لغير الأغراض العسكرية الواردة من حكومات ومؤسسات دولية. كما تعرف بأنها مساعدات مقدمة من جهة مانحة إلى جهة أخرى غالبا ما تكون دولة نامية. وتستخدم فى العمليات التنموية. وقد تأخذ الدعم النقدى، أو السلعى، أو المساعدات الفنية. وفى السياق التاريخى. خاصة خلال فترة الحرب الباردة. كانت المساعدات بالنسبة للدول المانحة مجرد أداة من أدوات سياستها الخارجية. بغرض التأثير فى السلوك السياسى الخارجى للدولة المتلقية. التى كانت المساعدات بالنسبة لها مجرد ثمن سياسى لمواقف سياستها الخارجية. واستطاعت حينها بعض الدول النامية الحصول على قدر أكبر من المساعدات لأهميتها الاستراتيجية. إلا أن الوضع تغير بعد انتهاء الحرب الباردة. ونزع الصفة الاستراتيجية عن تلك الدول بسبب تغير طبيعة الصراع من صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب. تغيرت معه مفاهيم المساعدات والغرض منها. حيث تحولت إلى أداة تعمل على التأثير فى السياسات الداخلية للدول المتلقية حين باتت هذه الدول فى حاجة إلى المساعدات بزخم أكبر من أى وقت مضى. نتيجة لإخفاقات عملية التنمية فيها. ولوطأة أزمة القروض الخارجية على اقتصاداتها. وهو ما لم يعد متاحا كثمن سياسى. وإنما نظير اتباع سياسات أخرى. ولخدمة غايات أخرى.*** وقد أدركت الدول الكبرى مدى القوة والتأثير لتلك المساعدات واستطاعت من خلالها تحقيق أغراضها(٣١). أما المساعدات الإنسانية، فهى تعمل على تقديم الدول كدول داعية للسلام، وحماية حقوق الإنسان. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الإنسانية فى فترة ما بعد غزو العراق لتحسين صورتها وتغيير نمط تأثيرها.

* **مؤشر الاتصالات الرقمية Digital**(٣٢): رغم كونها إضافة حديثة نسبيا إلى عناصر القوة الناعمة، فإن الموارد الرقمية أثبتت نفسها كوسيلة فائقة النفع للوصول إلى قاعدة عالمية أكبر من الجمهور، مما استطاع الوصول إليه العاملون بالدبلوماسية العامة. كذلك، سمحت الموارد الرقمية للأفراد، والشركات، والمنافذ

الإعلامية، وجماعات المجتمع المدنى بالوصول إلى مجموعات من الناس خارج حدودها، وبناء روابط دولية. ويتألف مؤشر "الاتصالية الرقمية" من خليط من المقاييس، التى تقيس وصول الإنترنت إلى دولة معينة، وفعالية توفير الحكومة لخدمات الإنترنت، ومقاييس الدبلوماسية الرقمية، من خلال وسائل التواصل الاجتماعى.

* **مؤشر التعليم:** يركز مؤشر التعليم على التعليم العالى، ومدى مشاركة الجامعات، وإسهامها دوليا، وجذبها لعدد من الطلاب الأجانب على مستوى العالم، والمنح المقدمة منها، بالاضافة إلى نتائج البحث العلمى.

* **مؤشر المشاريع:** ويهدف إلى التعرف على مدى جاذبية الدولة اقتصاديا.

* **مؤشر المشاركة العالمية Engagement:** وهو المؤشر الذى يركز على امتداد تأثير الدولة عالميا، من خلال الشبكات الدبلوماسية الخاصة بها، وعضويتها فى المنظمات متعددة الأطراف، وانغماسها فى قضايا التنمية، وقضايا البيئة، وغيرها من القضايا العالمية(٣٣).

المحور الثانى- الصعود الياباني الناعم:

أشار ريتشارد هاس فى كتابه "الفرصة" إلى أنه بالرغم من التردد حول دور اليابان، فإن التوجه السائد هو أن تصبح اليابان أوفر نشاطا فى العالم، وأكثر من مجرد قوة اقتصادية ذات بعد واحد(٣٤). وقد اتفق معه فى ذلك كلٌ من هيرمان كاهن فى كتابه الأشياء المقبلة، وجاك أتالى فى كتابه خطوط الأفق. كما زعم ناى، فى كتابه القوة الناعمة، أن اليابان تمتلك موارد محتملة للقوة الناعمة أكثر من أى دولة آسيوية أخرى، وهذا ما حاولت اليابان القيام به عبر فترة زمنية ممتدة، من خلال استراتيجيتها الناعمة، لتقديم نفسها كقوة دولية ذات مكانة تشارك بها القوى الكبرى فى العالم.

يركز هذا المحور على عاملين أساسيين فى قوة اليابان الناعمة، هما السياسة الخارجية اليابانية، وصناعة الثقافة الشعبية.

أولا - السياسة الخارجية اليابانية كأداة من أدوات القوة الناعمة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت اليابان دولة ديمقراطية مسالمة، أداتها الأساسية لبسط تأثيرها فى العالم هى القوة الناعمة. والواقع أن المادة التاسعة من دستورها، وهى إرث من هزيمة اليابان، تحظر استخدام القوة، والتهديد باستخدامها كأداة من أدوات سياستها الخارجية. وفى مواجهة هذه القيود، اضطرت اليابان إلى التركيز بشكل كبير على التعاون مع البلدان الأخرى، وهو أساس القوة الناعمة. وتتميز السياسة الخارجية اليابانية بمجموعة من المهارات جعلتها أداة مهمة من أدوات القوة الناعمة اليابانية التى اعتمد عليها مؤشر بورتلاند فى ترتيب اليابان التصاعدى بدءا من عام ٢٠١٥ وحتى الآن، وتتبلور هذه المهارات فى:

١- **الأدوات الدبلوماسية** المتمثلة بالسفارات، والقنصليات، والمفوضيات، وغيرها، والتى تعمل على توضيح سياسات اليابان نحو القضايا الدولية، من خلال الرسائل الموجهة إلى مواطنى الدول الأخرى، بالاضافة إلى حكوماتها، والتى تهدف إلى تقديم اليابان كدولة تعمل على تعزيز الصداقة والتفاهم بين الشعوب، كما تعمل على زيادة درجة الثقة التى تتمتع بها دوليا من خلال توسيع نطاق التبادلات مع مواطنى الدول الأخرى لترسيخ العلاقات العامة، من خلال تكثيف الاتصالات، ليطلع العالم على الجوانب الثقافية اليابانية وجاذبيتها. وتقوم وزارة الخارجية اليابانية بالمشاركة بفاعلية فى تعزيز التبادل الثقافى مع الدول الأخرى لنشر الثقافة اليابانية الحديثة، وتوفير المعلومات لوسائل الإعلام الدولية(٣٥).

٢- **الأدوات الاقتصادية** والمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) للتأثير فى الدول وكسب صداقتها، حيث تحولت اليابان إلى طرف مانح "للمساعدات الإنمائية الرسمية" فى منتصف سبعينيات القرن العشرين بعد نهضتها الاقتصادية فيما بعد الحرب، التى شهدت تحول اليابان إلى نظام اقتصادى مركب، وفقا لمعيار هارفارد للاقتصادات المركبة(٣٦) s Atlas of Harvard Economic Complexity. وقد أسهمت اليابان فى العديد من أسس نهضة آسيا الاقتصادية بجهودها فى إنشاء البنية التحتية الاقتصادية، وتقديمها المساعدة التقنية فى هذا العصر، حيث أصبحت أعلى دول العالم فى الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية عام ١٩٨٩. ومنذ إصدار ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية فى عام ١٩٩٤، كان الغرض من المعونة الخارجية اليابانية تشجيع وتحقيق أهداف أوسع، مثل حماية البيئة، ونزع السلاح، ونشر القيم الديمقراطية. وتقدم اليابان مساعدات لأكثر من ٥٠ دولة نامية على مستوى العالم، اعتمادا على الأسس الإنسانية والأخلاقية بشروط تتضمن المحافظة على البيئة والتنمية معا، وعدم استخدام تلك المساعدات لأغراض عسكرية، مع العمل على صيانة السلم والاستقرار، وضمان حقوق الإنسان. وتقدم اليابان ثلاث فئات رئيسية من المساعدات الإنمائية الرسمية، تتمثل فى المنح الثنائية (منح المعونة والتعاون التقنى)، والتى تضطلع بالجزء الأكبر منها الوكالة اليابانية للتعاون الدولى JICA، والقروض الثنائية (قرض المساعدة والمعروف بـ YEN LOAN)، ويعد المجلس الاقتصادى لصندوق التعاون لما وراء البحار OECF المسئول عنها، وأخيرا المساهمات والاشتراكات فى المنطقة المانحة المتعددة الأطراف(٣٧).

٣- **أدوات السياسة الداخلية** التى تعمل على كسب تأييد القوى الداخلية، من خلال الوسائل الدعائية للتأثير فى الأفكار والتوجهات، وتقديم الثقافة اليابانية بصورة مثالية للآخر للجذب والانتشار العالمى.

وقد اتبعت السياسة الخارجية اليابانية عدة مسارات لتعزيز وزنها الدولى، تبلورت فى التالى(٣٨):

أ- **دور اليابان الفاعل فى المؤسسات الدولية**، وعلى رأسها الأمم المتحدة، من خلال زيادة إسهامها فى عمليات حفظ السلام، والمشاركة فى تسوية الصراعات الإقليمية، وفقا لطموحها فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن، بالإضافة إلى عضوية اليابان المؤثرة فى مجموعة الدول الثمانى G-8، وشراكتها المهمة لمجموعة دول رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN، وتفعيل دورها فى منتدى الأمن الآسيوى، من أجل ترسيخ التعاون فى المنطقة،

وعضويتها فى منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والباسفيك APEC.

ب- المسار الآسيوى، من خلال تطوير علاقتها مع الصين، بما يحقق تأمين عملية التحول فى الصين إلى سياسات ديمقراطية، والسوق المفتوح، من خلال القروض والمنح المالية، وتعزيز علاقتها مع الهند وبلدان جنوب آسيا، والعمل على جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

ج- الاهتمام بالشرق الأوسط، من خلال صياغة استراتيجية خاصة بالمنطقة تنطلق من المحافظة على مصالحها العليا فى المنطقة، حيث تستورد اليابان نحو ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية من المنطقة. وقد انتهجت اليابان طرق تعزيز الحوار الثقافى والتقنى بدول المنطقة، والإسهام فى حل القضايا الصراعية لتعزيز السلم والاستقرار فيها.

د- أدوار فعالة فى القضايا العالمية، من بينها دورها فى مكافحة الإرهاب الدولى، من خلال مساندتها لبرامج متعددة تعنى بمكافحة الإرهاب، ومعاقبة الدول الداعمة له بحسبانه تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وتوقيعها اتفاقيات دولية لتجفيف المصادر المالية للإرهاب، مع إنشائها عام ٢٠٠١ جهازا خاصا لمكافحة الإرهاب، وإصدار قانون ضد الإرهاب عام ٢٠٠٢. كما أسهمت اليابان بنشاطها من أجل السلام، والمساعدة فى إعمار العراق وأفغانستان، وتفعيل عملية السلام فى الشرق الأوسط، من خلال الترويج لمفهوم "ممر السلام والازدهار"، وإطلاق برامج لتنمية الموارد البشرية فى مجال بناء السلام، والاهتمام بقضايا البيئة، وتغير المناخ.

هـ- علاقة اليابان الاستراتيجية بالولايات المتحدة، والقضايا المشتركة بين البلدين، ومنها الحرب ضد الإرهاب، واحتواء الصين عسكريا، والحد من السلاح النووى فى المنطقة، ومشكلة الشرق الأوسط.

و- علاقة اليابان بالاتحاد الأوروبى، إذ تعد اليابان أحد الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبى، خاصة بعد قمة طوكيو٢٠٠٠، والتى أطلق عليها "عقد من التعاون بين اليابان وأوروبا"، فى أربعة مجالات رئيسية تشمل نشر السلام والأمن، وتقوية الشراكة الاقتصادية والتجارية، والمقاربة بين الثقافات والشعوب، والتعاون فيما يتعلق بقضايا الأمن فى كوريا الشمالية، والدور الصينى فى آسيا.

وقد اعتمدت اليابان فى سياستها الخارجية على مفهوم "السلطة المدنية الدولية" Global Civilian Power المرتكز على القوة الناعمة(٣٩). ووفق تصور هذا المفهوم، تظل اليابان ملتزمة بالأمن، من خلال تدعيم روابط الدفاع، وتمرير تشريعات الأمن، من أجل التقدم للاكتفاء الذاتى، مع تعزيز النظام العالمى للتجارة الحرة والتعاون الدولى، من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. ويعتمد هذا المفهوم على ثلاث دعامات لتحديث السلطة المدنية الدولية، وبعث روح المبادرة فيها، لمواجهة تحديات العصر الحديث، هى الأمن الإنسانى، وبناء القدرات للسلام البحرى، وسيادة القانون.

بالنسبة للأمن الإنسانى، حاول رئيس الوزراء كيزو أوبوتشى، فى عام ١٩٩٨، أن ينشئ مقاربة ترتكز على الإنسان ليجعلها مفهوما رئيسيا للدبلوماسية اليابانية. اعتمدت هذه المقاربة على **مفهوم الأمن الإنسانى**، على عكس الأمن القومى، الذى يتسع مفهومه ليشمل المخاطر على الصحة، والتعليم، والمعيشة، وبالتالى حاولت طوكيو تعزيز التعاون الاقتصادى، بدلا من إبراز القوة العسكرية، لتحسين بيئة الأمن الإقليمى.

يختلف مفهوم اليابان للأمن الإنسانى بشكل كبير عن مفهوم كل من الاتحاد الأوروبى وكندا، حيث إنه متجذر فى منهج ينبذ العسكرة تماما، وليس جزءا من منظور أوسع للتدخل تحت ستار الإنسانية الذى يتضمن القوة العسكرية كوسيلة لإحراز الأمن والحصول على الحقوق.

وتنفذ هذه المنهجية عمليا فى مبادرات المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية. وقد أصبحت تلك المنهجية أساسا لمقاربة أخرى معروفة باسم "**مقاربة الحافز**" The Catalyst Approach، وهى المقاربة المبنية على بناء القدرات والابتكار والدافع للتنمية بحسبانهما الحافزين للتمكين المحلى، والوصول إلى الاكتفاء الذاتى فى نهاية المطاف.

ثمة جانب آخر مهم لهذه المقاربة المبنية على بناء القدرات، التى تعد أساسية فى أسلوب اليابان فى الإغاثة، وهو التركيز على دعم البنية التحتية الصلبة. ويختلف موضع تركيز اليابان قليلا عن تركيز خدمات الإغاثة الغربية على البنية التحتية الاجتماعية، مثل المدارس والمستشفيات. بدلا من ذلك، تبنى اليابان الجسور (حرفيا ومجازا)، من خلال تأسيس بنى تحتية حيوية. تسهم مشاريع البنية التحتية فى التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، عن طريق تيسير المشاركة فى سلسلة الإمداد وتوفير وسائل اتصالية بالأسواق الأكبر، بحيث يمكن للصناعات المحلية أن تزدهر. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم اليابان مشروعاتها كفرصة لنقل التقنيات الهندسية، وتوفير التدريب على التصميم والإنشاء والصيانة.

أما الدعامة الثانية للسلطة المدنية الدولية، **فهى بناء القدرات لحفظ السلام البحرى.** فقد دفع إصرار الصين طوكيو إلى بناء علاقات مع الدول الآسيوية الأخرى، التى تواجه ضغوطا بسبب الحدود البحرية ومناطق السيادة. استخدمت اليابان المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم القدرات غير العسكرية لهذه الدول استخداما استراتيجيا، مثل خفر السواحل، حيث رسمت اليابان هذا الاستغلال الاستراتيجى للمساعدة الإنمائية فى استراتيجيتها الرسمية للأمن القومى لعام ٢٠١٣. تلت هذا مراجعة ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠١٤، والذى يسمح باستخدام اليابان للإغاثات العابرة للبحار لتصدير معدات الدفاع للدول، التى تفى بشروط محددة، مثل تحديد استخدامها بحماية حدودها.

أما النقطة الأخيرة من منهجية السلطة المدنية الدولية، فهى **سيادة القانون**، والتى تركز اليابان فيها بشكل متزايد على السعى للتسويات السلمية من خلال سيادة القانون. تعد هذه المنهجية استمرارا لهوية اليابان كدولة غير عسكرية، وهى تطبق عالميا بغرض إحلال السلام والاستقرار فى آسيا المحيط الهادئ. وتعد هذه المنهجية غير العسكرية ثلاثية الدعائم للتعامل مع العلاقات

الدولية، والمرتكزة على القوة الناعمة، والتى تتيح لليابان أفضل طريق لتحسين نفوذها.

ثانيا - الثقافة الشعبية كأداة من أدوات القوة الناعمة اليابانية:

تشمل الثقافة الشعبية اليابانية القصص المصورة، والرسوم المتحركة، والألعاب، والموسيقى والأفلام والدراما التلفزيونية، والفن والأزياء، والأدب الحديث، والفنون المسرحية، وغيرها.

وبعد تسوية بعض القضايا الموروثة، وصعود اليابان كقوة اقتصادية عظمى بحلول السبعينيات، تمكنت طوكيو من توجيه المزيد من الموارد والاهتمام بالدبلوماسية الثقافية، إذ ركزت فى تلك الفترة على الدبلوماسية الثقافية تجاه الولايات المتحدة لأهمية التحالف بينهما، وما يمثله من حجر الزاوية فى السياسة الخارجية اليابانية، ودول جنوب شرق آسيا بالتحديد، بسبب الأسواق، وأمن الطاقة، ولمرور معظم ناقلات النفط اليابانية عبر مياه جنوب شرق آسيا، وبالتالى أهمية معالجة المشاعر المعادية لليابان فى هذه المنطقة(٤٠).

واعتمدت اليابان فى البداية على مؤسسة اليابان للتواصل العالمى، وبرنامج التبادل والتعليم اليابانى، وبرنامج اليابان للتعاون التطوعى فيما وراء البحار، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع الطلاب الأجانب على الدراسة فى اليابان. كما أسست اليابان عام ١٩٧٢ "مؤسسة اليابان"، وهى مؤسسة رئيسية لتعزيز تعليم اللغة اليابانية فى الخارج، وكذلك التبادلات الفنية والثقافية والفكرية بين الأمة والعالم. وبلغت ميزانية هذا البرنامج ١٤٦.٥ مليون دولار أمريكى فى السنة المالية ٢٠٠٦/ ٢٠٠٥.. مع وجود ١٩ مكتبا فى الخارج فى ١٨ دولة. تمثل مؤسسة اليابان فى آسيا، وأوقيانوسيا، والأمريكتين، وأوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا. وحتى الآن، قامت مؤسسة اليابان، فى كثير من الأحيان، بتشجيع أشكال الفنون التقليدية(٤١).

ويعتقد دايفيد ليهينى David Leheny المتخصص فى العلوم السياسية أن الأشكال المنتشرة فى اليابان للقوة الناعمة على المستوى الشعبى هى وحدها فقط التى تعد مهمة، وأن قوة الثقافة الشعبية لا تعنى بالضرورة تأييد المبادرات الحكومية اليابانية، ولكنها تتيح فرصا للتعرض لأنماط حياة مختلفة تثير الفضول والاهتمام فى نفوس الآخرين، وتؤثر فى اتجاهاتهم وربما سلوكهم(٤٢).

وقد ظهرت العديد من المقالات التى تمتدح قدرة اليابان على الاستثمار فى القوة الناعمة، من خلال ثقافتها الشعبية. وكانت مقالة دوجلاس مكجراى McGray المعنونة بـ Japan's Gross National Cool من المقالات المهمة التى ربطت الثقافة الشعبية اليابانية بالقوة الناعمة، واستخدم فيها مصطلح Cool Japan أو "يابان الرائعة"(٤٣)، وأكد فيها مكجراى أن اليابان تعيد اختراع القوة العظمى مرة أخرى مع النمو الهادئ للتأثير الثقافى العالمى لليابان الذى جعلها اليوم أشبه بقوة عظمى ثقافية أكثر مما كانت عليه كقوة اقتصادية فى الثمانينيات.

وقد قارن مكجراى بين طبيعة الثقافة الأمريكية والثقافة اليابانية من حيث الانتشار، فربط انتشار الثقافة الأمريكية بقوة الولايات المتحدة نفسها. أما الثقافة اليابانية بالنسبة لمكجراى، فلها طبيعة سلسة فى الانتشار، حيث تفرض نفسها على الآخر بنعومة وسهولة، كما أنها غير أيديولوجية. ودلل على ذلك بانتشار ألعاب الفيديو المعتمدة على الأنيمى اليابانى، والرسوم الكاريكاتورية اليابانية المنتشرة، مثل Pokemon، التى ترجمت لأكثر من ٣٠ لغة، وتم بثها فى نحو ٦٥ دولة عبر العالم.

يؤكد مكجراى أن معظم الأجانب لن يخترقوا حاجز اللغة بشكل جيد بما يكفى لرؤية اليابان كما يراها اليابانيون العاديون، ويراها من أسرار ازدهار الثقافة اليابانية وخصوصيتها، أو كما أطلق عليها Valerie Ann Jill القوة الغامضة Ambiguous power فى مقالته اليابان القوة الغامضة، فاستطاعت اليابان تحقيق التوازن بين ثقافة مشتركة مرنة وواسعة، مع ثقافة مشتركة أكثر خصوصية، والاستفادة من هذا التوازن فى بناء قوة تجارية عالمية متزايدة تنعكس على الوضع الداخلى، وإنتاج ما أطلق عليه National Cool الهدوء الوطنى.

ومع هذا الوعى بأهمية الثقافة الشعبية، استحدثت طوكيو الدبلوماسية الثقافية المستندة إلى استخدام المانجا وأنيمى كأدوات جديدة للتواصل والاستقطاب العالميين. ونال هذا الاستحداث قبول اليسار المستوصب اتباع نهج غير عسكرى تجاه العلاقات الدولية، واليمين الداعم لأهمية رؤية العالم للثقافة اليابانية. وفى مايو ٢٠٠٧، أنشأت طوكيو جائزة المانجا الدولية وأول مسئول تنفيذى عالمى لتكريم فنانى المانجا الذين يسهمون فى تعزيز المانجا فى الخارج. وضمت اللجنة وزير الخارجية، ورئيس مؤسسة اليابان، وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالثقافة الشعبية التابعة لمجلس حركة الأشخاص عبر الحدود. كما قامت وزارة الشئون الخارجية فى جمعية رسامى الكاريكاتير اليابانية بإرسال فنانى مانجا مشهورين إلى لجنة الاختيار لهذه الجائزة. وقد جذبت جائزة المانجا الدولية ١٤٦ مشاركة من ٢٦ دولة ومنطقة على مستوى العالم. ومن المثير للاهتمام أن أكبر عدد من المشاركات جاء من العالم الناطق بالصينية – ٢٤ من الصين (بمن فى ذلك هونج كونج) و١١ من تايوان(٤٤).

ويعد برنامج التبادل والتعليم اليابانى (JET) ذراعا مهمة أخرى لدبلوماسيتها الثقافية. ففى عام ٢٠٠٥، دعت JET (5.853) من الشباب من ٤٤ دولة للتدريس فى المدارس اليابانية، وتعزيز التفاهم الدولى، وحسن النية. وبنهاية العام نفسه رعت JET بشكل تراكمى أكثر من ٤٣ ألف مشارك فى برنامج التبادل الشبابى(٤٥).

وتتميز الثقافة الشعبية اليابانية بعدة مميزات، ساعدت اليابان فى استغلالها لتعزيز مصادر قوتها، تتبلور فى:

أ- التزاوج بين الثقافة التقليدية وأنماط الحياة الحديثة، والذى يولد قوة تجعلها صعبة الاختراق من ثقافات أجنبية خارجية.

ب- السمة الإبداعية فى الثقافة اليابانية، التى تعمل على نشر الثقافة وتوليد أرباح، ليس من خلال تجارة التجزئة فقط، وإنما

ترويجها لقطاعات أخرى، مثل السياحة، والمعارض الدولية، والتجمعات الثقافية، كما تتسم تلك السمة الإبداعية بالديناميكية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال تتخصص شركة سانريو فى تجارة الشخصيات، وتبلغ قيمة أشهر شخصياتها الممثلة لها، هيلو كيتى، أكثر من مليار دولار. كذلك، فإن باندای، وهاسبرو، وماتيل هى بعض الشركات الرائدة فى صناعة الألعاب فى العالم. هناك أيضا شركة نينتندو، ناشرة ألعاب بوكيمون، وصانعة أشهر سباكين فى العالم،" الأخوين ماريو"، وهى شركة ألعاب فيديو تبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار، بل إن شخصيات بوكيمون والأخوين ماريو نفسها تبلغ قيمتها مليارات من الدولارات. وعلى الرغم من الهبوط الذى لاقته القصص المصورة اليابانية (المانجا)، والرسوم المتحركة اليابانية (الأنيمى) خلال السنوات القليلة الأخيرة، فإنهما لا يزالان يولدان أرباحا ضخمة من تسويقهما وبيعهما دوليا فى أوروبا وأمريكا الشمالية، وأقاليم كبرى أخرى. كما أن كوم دى جارسون، ويونيكلو قد باتتا من الأطراف الرئيسية فى تجارة الموضة بالتجزئة عالميا. كذلك، فإن أعمال الفنانين اليابانيين، يايوى كوساما، وتاكاشى موراكامى، قد بلغت قيمتها الملايين فى بيوت المزادات العالمية(٤٦).

ج- *اكتساب الثقافة الشعبية شهرة واسعة فى أوساط الجيل الأحدث حول العالم*، خاصة فى أسواق شرق آسيا، عندما بدأت تغزوها فى التسعينيات، وكان المحرك الرئيسى هو الوصول إلى الجمهور خارج اليابان من أجل تحقيق الربح فى الأسواق الناشئة الجديدة فى هذه المنطقة(٤٧)، خاصة أن النمو الاقتصادى كان مصحوبا بظهور طبقة وسطى جديدة حريصة على إنفاق الأموال فى الأنشطة الترفيهية. وفى الفترة نفسها، اكتسبت الصناعات الثقافية اليابانية خبرة أكبر بالمقارنة بخصومها فى شرق آسيا فى مجالات الاستغلال التجارى، والإنتاج، والتسويق، حيث أمكنها طرح منتجات وخدمات غير متوافرة فى الأسواق المحلية. على سبيل المثال، اتخذ دخول شركات الموسيقى والتليفزيون اليابانية إلى أسواق شرق آسيا الناشئة صورتين متتاليتين. فى البداية، اعتمدت تلك الشركات على التعاون مع الشركات المحلية والموزعين المحليين الأكثر قربا من الأسواق المحلية. لكن بعد اكتسابها معرفة أفضل بأحوال الأسواق المحلية، وضعت تلك الشركات، بشكل متزايد، آلية فعالة خاصة بها لتصدير وتسويق مواردها وخبراتها فى مجال الإنتاج الثقافى(٤٨).

د- تحول الثقافة الشعبية لأداة دبلوماسية ثقافية تظهر فى الخطابات الرسمية، خاصة بعد إصدار وزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة ما يسمى الورقة البيضاء ٢٠١٠ White paper التى أشارت فيها الوزارة إلى أنه من المحتمل أن يمثل القطاع الثقافى قوة دافعة للاقتصاد اليابانى، وتوقعت أن تصبح من أكبر مصادر القوة الناعمة فى جميع الصناعات اليابانية. ودارت التوقعات الرسمية حول الثقافة، وأنها ستصبح بدرجة عالية من الأهمية للاقتصاد اليابانى، وتضعها على حد سواء مع صناعة السيارات والإلكترونيات. وكنتيجة لذلك ستجد الأعمال المتعلقة بنمط الحياة والسياحة نفسها فى قلب هذا التحول متمسكة بإمكانية توفير فرص جديدة لكل من الطلب المحلى والعمل، حيث تمتلك السلع اليابانية بالفعل سمعة طيبة للجودة فى جميع أنحاء آسيا، مع الاهتمام ببناء مستوى مماثل من الثقة فى الولايات المتحدة وأوروبا(٤٩). وقد أكد رئيس الوزراء السابق تارو أسو Aso فى خطابه الرسمى دور وزارة الخارجية اليابانية فى التسويق للثقافة الشعبية اليابانية التقليدية والحديثة على مستوى العالم(٥٠)، كما التزمت طوكيو بتعزيز جهود الدبلوماسية العامة. ففى عام ٢٠١٥، تلقت وزارة الشئون الخارجية اليابانية (MOFA) تدفقات نقدية كبيرة تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكى لزيادة نفوذ الدولة على الساحة العالمية، من خلال "توصيل الرؤية اليابانية إلى العالم". **وفى قلب *استراتيجية اليابان، تقع مبادرة "البيت اليابانى الجديد"***، التى تديرها وزارة الخارجية اليابانية، والتى تتكون من ثلاثة مراكز ثقافية فى كل من: "لندن، ولوس أنجلوس، وساو باولو"، وهى المدن الرئيسية المستهدفة للوصول إلى العالم، أو الاتصالات التاريخية العميقة لليابان. ووفقا للتقرير الدبلوماسى السنوى عن السياسة الخارجية اليابانية، تأمل طوكيو فى "توصيل فهم صحيح لليابان"، وحشد الداعمين، من خلال المشاركة فى مختلف المجالات. لكن فى الوقت الذى يتم فيه طرح مقاربة أكثر حزما، تركز الأسر اليابانية بشكل حصرى على الثقافة، بدلا من النزاعات الإقليمية، لتجنب أى انتقاد لها، كونها مخصصة للدعاية. كما تعمل وزارة الشئون الخارجية (MOFA) مع القطاع الخاص، من خلال المؤسسات الدبلوماسية الخارجية، والمؤسسة اليابانية لتعزيز التبادلات الثقافية، مع الأخذ فى الحسبان خصائص كل بلد أجنبى(٥١).

الخاتمة:

بالرغم من تحقيق اليابان للنجاح فى إثبات دورها العالمى، من خلال المساعدات الإنمائية، فإن طوكيو تعرضت للانتقاد بسبب "دبلوماسية الشيكات" خاصتها. وفى تلك النقطة –وتحت ضغط الرغبة فى مزيد من المشاركة فى الشئون الدولية– واجهت اليابان جدالا معقدا ومسببا للخلاف يتمحور حول شكل توسع اليابان لنفوذها دوليا.

وكانت هناك إجابتان عن هذا الجدال لا تزالان تقتسمان الرأى فى دوائر السياسة الخارجية اليابانية حتى يومنا هذا. فمن جهة، ثمة اتجاه يرى أن اليابان عليها أن تتحمل بعضا من عبء الأمن الدولى، بأن تسهم فى بعثات حفظ السلام، وتستخدم قوات الدفاع الذاتى خاصتها بشكل مثمر، وسيتطلب هذا من اليابان أن تصبح دولة "طبيعية"، بمعنى أن تكون لديها قوة عسكرية طبيعية يمكن ابتعاثها للخارج. بينما، من جهة أخرى، يقابل هذا القول قول آخر يفيد بأن اليابان تجب أن تظل مسالمة وأن تعتمد حصرا على قوتها غير العسكرية –الاقتصادية، والتقنية، والثقافية– لتزيد من نفوذها.

ثمة عاملان لتحول اليابان لدولة طبيعية، أو ما أطلق عليها يويتشى فوناباشى، عضو لجنة مبادرة آسيا المحيط الهادى "Normalised". العامل الأول هو أن المشاركة الكاملة لليابان فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (PKO) تستلزم قدرة القوات على العمل فى مناطق الاشتباك التى قد يلزم فيها اللجوء

إلى القوة العنيفة. وبالرغم من إعادة تفسير المادة التاسعة من الدستور للسماح بالدفاع الشامل عن النفس، مما يعنى أن القوات اليابانية بمقدورها استخدام القوة لحماية أفراد الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، فإن قوات الدفاع الذاتى لا تزال ممنوعة من المشاركة فى عمليات حفظ السلام ما لم يكن هنالك وقف لإطلاق النار. أما العامل الثان،ى فهو تدهور البيئة الأمنية فى شرق آسيا، حيث إن برنامج تطوير القذائف النووية الكورى الشمالى، وعدائية الصين فى بحر الصين الشرقى، وبحر الصين الجنوبى يمنحان اليابان أسبابا لتدعيم قوتها الخشنة، ربما على حساب قوتها الناعمة.

تظل القوة الناعمة أمرا لا غنى عنه لليابان، خاصة أن رأس مالها من تلك القوة ينمو باستمرار، حيث يمر اقتصادها بفترة مستديمة من التوسع، وتصل الشركات اليابانية إلى العالمية، وتحوز شركات أخرى عالمية بدرجات قياسية. فى الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٨، أنفقت الشركات اليابانية على شراء الأصول الأجنبية أكثر مما فعلت الشركات الصينية. كما أن شعبية الطعام الياباني، والثقافة الشعبية اليابانية لا تزال تنمو حول العالم، خاصة فى الفئات العمرية الأصغر. كما يكتشف المزيد من الناس سحر اليابان كمقصد سياحى، حيث زار نحو ٢٩ مليون سائح اليابان خلال عام ٢٠١٧، أى أكثر بثلاثة أضعاف من عدد الوافدين إلى هناك قبل خمس سنوات فقط. وتتوقع الحكومة ٤٠ مليون زائر لليابان بحلول ٢٠٢٠، وهى السنة التى تستضيف فيها اليابان الأوليمبياد الصيفى.

بالرغم من ذلك، هناك عدة قيود لقوة اليابان الناعمة، يمكن صياغة أهمها فى:

١- علاقة اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية، فى ظل تصاعد الأصوات بمراجعة الاتفاقيات الدولية المشتركة بين الطرفين، ويقين صانعى السياسة فى اليابان بضرورة عدم رهن كل تحالفاتهم بالولايات المتحدة، بل توسيع الآفاق والبحث عن تفاهمات استراتيجية جديدة للعمل على إيجاد توازن فى العلاقات السياسية الخارجية اليابانية، التى ظلت مرتهنة للاتفاقيات التاريخية مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى اضطرابات عصر ترامب، منذ بداية حملته الرئاسية عام ٢٠١٦، وخطاباته المضادة لليابان والداعية إلى فرض تعريفات جمركية على الصادرات اليابانية من الصلب والألومنيوم. كما لم يمنح ترامب اليابان الكثير من التأثير فى العلاقات الدبلوماسية الارتجالية بينه وبين كوريا الشمالية، حيث وجد صناع السياسة اليابانيون أنفسهم مبعدين عن المحادثات مع كوريا الشمالية.

٢- لا تمثل اليابان القيم والمثل العالمية، التى تقوم بها بعض الدول الغربية بنصرة حقوق الإنسان والديمقراطية. وعلى الرغم من دعوة وزير الخارجية فى عام ٢٠٠٦ إلى "دبلوماسية موجهة نحو القيم" تستند إلى "العالمية" للديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، واقتصاد السوق، فإن الكثير من السياسيين فشلوا فى ذلك.

٣- عدم وجود مؤسسات إعلامية وتعليمية مهمة فى اليابان، مثل مؤسسة CNN، أو هيئة الإذاعة البريطانية BBC لإظهار صوتها عالميا، وإحجام جامعاتها عن توظيف أعضاء هيئة تدريس أجانب خارج نطاق مدرسى اللغات، والطبيعة المغلقة نسبيا لمجتمعها أمام المهاجرين الأجانب بحجة الحفاظ على التجانس العرقى والنظام الاجتماعى، وحقيقة أن اللغة اليابانية ليست لغة عالمية. فأفضل الطلاب فى آسيا يتوجهون نحو The American Ivy League وOxbridge البريطانية، ولكن ليس بالضرورة جامعات طوكيو، وأسيدا، وكيو.

٤- القوة الاقتصادية الصينية ومبادرة "حزام واحد طريق واحد"
المتوقع لها أن تسهل إنشاء المصانع، والموانئ، والبنى التحتية الباهظة فى عشرات الدول، بتكلفة تصل إلى تريليون دولار على الأقل. اليابان على دراية بالدبلوماسية الاقتصادية للصين، وقد أشارت فى الفترة الأخيرة إلى رغبتها فى التعاون مع مبادرات التنمية، التى تقودها الصين، وهو ربما ما يعد اعترافا بأن اليابان لا تأمل فى كبح تلك المبادرات. وقد صرح أبيه العام الماضى بأن اليابان تفكر فى الانضمام إلى مشروعات "حزام واحد. طريق واحد"، وقد اتفق الدبلوماسيون اليابانيون، والكوريون الجنوبيون، والصينيون على عقد قمة أعمال للتعاون فى مبادرات البنية التحتية. وبالرغم من ذلك، فإن اليابان تحاول رعاية بدائل لمبادرات التنمية التى تقودها الصين. ففى يونيو، وضع أبيه هدفا لتوفير ٥٠ مليار دولار فى الاستثمار فى القطاعين الحكومى والخاص فى منطقة المحيطين الهادى والهندى على مدى السنوات الثلاث القادمة. ويدين العالم للجهود اليابانية بالكثير فى التأسيس لمفهوم "منطقة المحيط الهادى الهندى" المقصود بها تقريب الهند إلى الولايات المتحدة واليابان ككتلة واحدة فى مواجهة الصين. وتبنى أبيه هذا المفهوم لعقد كامل منذ بدايات عمله كرئيس لوزراء اليابان فى الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧. ويمكن عدّ تبنى الولايات المتحدة فى الفترة الأخيرة للمصطلح – مثلا فى إعادة تسميتها لقوات الهادى العسكرية السابقة– انتصارا للقوة الناعمة اليابانية. أيضا، قد يتم توجيه جزء من الإنفاق اليابانى على البنية التحتية إلى ممر النمو الآسيوى– الإفريقى، وهو شبكة تعاون اقتصادى تشمل اليابان، والهند، وعددا من الدول الإفريقية، التى استقطبها أبيه ورئيس الوزراء الهندى، ناريندرا مودى. وفى الهند، بدأ رسميا فى سبتمبر ٢٠١٧ العمل على خط السكك الحديد فائقة السرعة شينكانسن Shinkansen اليابانى الممتد بين مومباى وأحمد أباد، والممول من اليابان بقرض منخفض الفوائد قدره ١٥ مليار دولار. ويقول القادة السياسيون، ورواد الأعمال اليابانيون إنهم يأملون فى منافسة الصين فى البنية التحتية بتقديم إنشاءات عالية الجودة، وكفاءة فى التنفيذ، وشفافية فى التمويل. ومع سعى اليابان فى قيادة مبادرات البنية التحتية فى أماكن أخرى، سيكون مشروع السكك الحديد اختبارا مهما لها.

٥- اختلاف اليابان اليوم عن القوى العظمى الأخرى، التى تتمتع بالقوتين الصلبة والناعمة معا، فهى تفتقر إلى القوة الصلبة، مع عدم التأكد من مدى تأثير القوة الناعمة فقط فى تبنى الآخر مواقف اليابان. فالتأثر بالثقافة اليابانية لا يترجم فى الغالب إلى دعم الدولة اليابانية وأهداف سياستها الخارجية، حيث لا ينبغى الجمع بين الدولة والمجتمع اليابانى معا فى الواقع.

الهوامش :

١- محمد الرافعى، نظرية الدولة عند ابن خلدون، (بيروت: دار المجد للطباعة، ١٩٩٩) ص٢٣.

2- Benner, E.,□Machiavelli's Prince: A New Reading, (Oxford: Oxford University Press, 2013) p.43.

3- Courtland, S. (ed.),□Hobbesian Applied Ethics and Public Policy, (New York: Routledge, 2017) p.76.

4- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, (New York. Random House, 1979), p.22.

5- Brian C. Schmidt, Realist conceptions of power, in: Berenskoetter, Felix and Williams, M. J. (eds), Power in World Politics, (London: Routledge, 2007) pp. 43-63.

6- Joseph S. Nye, Power and foreign policy, Journal of Political Power, no.1, vol.4, (2011a), pp. 9-24.

7- Sofian Belaich, Raymond Aron's approach of the concept of power and its relevance in a post-cold war international system, accessed 4 June, 2019, https://www.academia.edu/17071851/Raymond_Aron_s_approach_of_the_concept_of_Power_and_its_relevance_in_a_post-Cold_War_international_system

8- Robert A. Dahl, The Concept of Power, Behavioral Science, 1957, isse.3, vol.2, (1957), p.209.

9- C. Alden, Foreign policy analysis, (University of London, 2011) p.18.

10- Knud E. Jorgensen, International Relations Theory: A New Introduction, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2010) p.27.

11- Christian Reus-Smit, Constructivism in Burchill, in, Scott et al., Theories of international relations, (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 3rd ed., 2005), pp. 188-212.

12- Ibid, p.179.

13- C. Alden, op.cit, p.21.

14- Graham Evans, E.H.Carr and international relations, Review of International Studies, issue 2, Vol.1, (July, 1975), pp.87.

15- Walter Russell Mead, America's Sticky Power, Foreign Policy, (October, 2009),accessed 10 June, 2019, https://foreignpolicy.com/2009/10/29/americas-sticky-power/

16- Josef S. Nye, Soft Power, Foreign Policy, no.80, (autumn, 1990), p.160.

17- Ibid., p.166.

١٨- جوزيف ناى، القوة الناعمة وسيلة النجاح فى السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمى العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص٣٦.

19- Utpal Vyas, Soft Power in International Relations: Japan's State, Sub-state and Non-state Relations with China, (PhD thesis, University of Sheffield, School of East Asian Studies, September 2006) p.86.

20- Joseph S. Nye, Power and foreign policy, op.cit, p.19.

21- Steve Lukes, power: a radical view, (London: Macmillan, 1974) p.90.

22- Alexander L. Vuving, How soft power works, (Paper presented at the panel ,Soft Power and Smart Power, American Political Science Association annual meeting, Toronto, September 3, 2009), p.6.

23- Cummings, Milton C., Cultural Diplomacy and the United States Government: A Survay, Cultural Diplomacy Research Series, 26 June, 2009,15 pages(pdf).p.1, accessed 15 June, 2019, http://cutt.us/zxpMQ

24- Frank A. Ninkovich, The Diplomacy of Ideas: U.S foreign policy and cultural relations 1936-1950, (Cambridge University Press, 1981), p.5.

25- Helena K. Finn, The Case for Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences, Foreign Affairs, no. 6, Vol. 82, (Nov. - Dec., 2003), p.18.

٢٦- جوزيف ناى، مرجع سابق، ص٤١.

27- Zbigniew Brzezinski, The grand chessboard: American primacy and its geostrategic imperatives (Basic Books, 1997) p.71.

28- Milton C. Cummings, Cultural Diplomacy and the United States Government: A Survey (Washington, DC: Center for Arts and Culture, 2003), p.1.

29- Andrew Heywood, Political Ideas and Concepts: An Introduction, (London: Macmillan, 1994) p.100.

30- Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci, (New York: International Publishers, 1971).

31- G. David, From Social Development to Transformation, Social Development Issues, no.22, vol.1, (2000), pp. 9-14.

32- Portland, The Soft Power 30: a global ranking of soft power (Portland PR Limited, 2015) p.30.

33- Ibid, p.31.

34- Richard N. Haass, The Opportunity, (New York: Ingram publisher services us, 2006).

35- Yukari Easton, Tokyo 2020 and Japan's Soft Power, Asia life, 2016, accessed 20 June, 2019, http://cutt.us/vHM70

36- Harvard's Atlas of Economic Complexity, accessed 20 June, 2019, http://atlas.cid.harvard.edu/

37- Elif Sercen Nurcan, Japan's official development assistance, Meiji University, 2017 accessed 22 June, 2019, https://www.academia.edu/33839431/Briefing_on_Japans_ODA

38- Frederick R Dickinson, Civilian and Military Power (Japan), in: 1914-1918-online. International Encyclopedia of the First World War, ed. by Ute Daniel, issued by Freie Universität Berlin, Berlin 2016, accessed 25 June, 2019,

- https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/civilian_and_military_power_japan

39- Yoichi Funabashi, Japanese strength in soft power, foreign policy, in Portland, The Soft Power 30: a global ranking of soft power, (USC Center public diplomacy, 2017), p.74.

40- Peng Er. Lam, Japan's quest for "soft power": attraction and limitation,☐East Asia, no.4, vol.☐24, (2007) pp. 349-363.

41- Japan Foundation,☐Annual Report 2005-06,accessed June26,2019, https://www.jpf.go.jp/e/about/result/ar/2005/index.html

42- David Leheny, A narrow place to cross swords: Soft power and the politics of Japanese popular culture in East Asia,☐Beyond Japan: the dynamics of East Asian regionalism, (2006), pp. 211-233.

43- Douglas McGray, Japan's gross national cool, Foreign Policy, no.1, vol.130, (2002), pp. 44-54

44- The Ministry of Foreign Affairs of Japan, Establishment of the International Manga Award, 24 May 2007,accessed 30 June, 2019, https://www.mofa.go.jp/policy/culture/exchange/pop/manga/

45- Ministry of Foreign Affairs, Japan,☐Diplomatic Bluebook 2006, p.204

46- Valero, Valerie Anne Jill I., Japan, An Ambiguous Power,☐Journal of Critical Perspectives on Asia, (2014), p. 138.

47- Agawa, Naoyuki, Japan does soft power: strategy and effectiveness of its public diplomacy in the United States, in: McConnell, David L. and Yasushi, Watanabe (eds), Soft Power Superpowers: Cultural and National Assets of Japan and the United States, (New York: M.E. Sharpe, 2008) pp. 224-242.

48- Otmazgin, Nissim K., Contesting soft power: Japanese popular culture in East and Southeast Asia, International Relations of the Asia-Pacific, no.1, vol.8, pp. 73-101.

49- METI, White Paper on International Economy and Trade2010,accessed 30 June, 2019, http://www.meti.go.jp/english/report/data/gIT2010maine.html

50- Garvizu, Nicolas, Japan Soft Power: The Dissemination by the Japanese Cultural Industry of Pop Culture to South Korea, 2012, p.7. accessed 30 June, 2019, http://cutt.us/Mb2n

51- Iwabuchi, Koichi, Pop-culture diplomacy in Japan: soft power, nation branding and the question of 'international cultural exchange,☐International Journal of Cultural Policy, no.4,☐vol.21, (2015), pp. 419-432.